

تاريخ القبول: 2020/08/20

تاريخ الإرسال: 2019/06/23

سبل تنشيط التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية (Ways to activate trade and economic cooperation between Algeria and African countries)

د يوسف سائحي*¹، أ. عبد الهادي خمقاني²

¹المركز الجامعي لتامنغست (الجزائر)، dr.saihi.youcef@gmail.com

²المركز الجامعي لتامنغست (الجزائر)، khemgani30@gmail.com

الملخص:

تعتبر الدول الإفريقية وبالنظر إلى هشاشة اقتصادياتها وعدم استقرارها أكثر الدول حاجة إلى التكتلات الاقتصادية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن الدول الإفريقية ككتلة اقتصادية تحتل مراتب جد متدنية في التصنيف العالمي، حيث يعتبر التكامل الاقتصادي من أنجع الاستراتيجيات المتاحة من أجل تقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة. وتهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية وكيف يمكن تنشيط هذا التعاون. ولقد ساهمت وعملت الجزائر على تطوير وتأسيس عملية التنمية في إفريقيا من خلال دعم البنية التحتية للدول الإفريقية وهي الأرضية التي تركز عليها عملية الاستثمار حيث تؤكد الجزائر دورها القاري في إطار عدة مشاريع استثمارية تنموية في مختلف المجالات الاقتصادية. الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي؛ التكتلات الإقليمية؛ الشراكة؛ منطقة الساحل الإفريقي.

Abstract

African countries are considered among the most states which need to be in regional economic blocs, when considering the fragility and the instability of their economies, since the statistics indicate that economic blocs of African countries occupy very low ranks in the world ranking.

* المؤلف المرسل

And this paper aims to shed light on the the reality of trade and economic cooperation between Algeria and African countries and how this cooperation can be activated.

Algeria has contributed to the improvement and establishment of the development process in Africa through the support of the infrastructure of the African countries, which is the basis of the investment process, where Algeria confirms its continental role in the framework of several investment projects development in various economic fields.

Key Words: Economic Integration; Regional Blocs; Partnership; The Sahel region of Africa.

المقدمة:

يشهد العالم تحولات هامة وتغيرات سريعة ومتلاحقة على جميع المستويات، وقد أفرزت هذه التحولات توزيعا جديدا لمراكز النفوذ والهيمنة على أساس القوة الاقتصادية، حيث أصبح الهدف هو إقامة علاقات اقتصادية مشتركة و متداخلة، مبنية على إنشاء مناطق وتنظيمات واتفاقيات تعاقدية اقتصادية قصد تحقيق الأهداف المتبادلة و المشتركة بين جميع الأطراف، بالإضافة إلى تحقيق المنافع الاقتصادية عن طريق التحويل التكنولوجي، التعلم من خلال اكتساب الخبرات وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. تتمتع الجزائر بموقع مهم، يجمع بين امتداد جغرافي إفريقي وإطلالة بحرية أورو متوسطية، ناهيك عن المقومات الاقتصادية التي تحتوي عليها، ولكن على الرغم من هذا فإن مشاركتها وفعاليتها في صنع وتسيير المعاملات الاقتصادية الدولية محدودة جدا. ولذلك تعتبر مسيرة التكامل الإقليمي للجزائر مسيرة ضيقة ومنحصرة جدا، حيث أثرت المشاكل السياسية والاجتماعية والطبيعة الهيكلية للاقتصاد الجزائري على علاقاته الخارجية، سواء مع المنظمات الدولية والإقليمية أو مع الدول المجاورة.

تبنت الجزائر العديد من المبادرات الاقتصادية والتنموية التي تسعى من خلالها إلى النهوض بالقارة الإفريقية فعملت على إقامة الاستثمارات وتقديم الدعم المالي حيث قامت بدعم تعهدات مجموعة البنك الدولي للعامين 2015/2014 الممثلة في شكل استثمارات جديدة بالمنطقة بدفع 1.5 مليار دولار تتمثل أساسيا في دعم شبكات الأمن الاجتماعي والإنساني والتي تساعد الأفراد على التحقيق من المعانات والأوضاع المتدهورة الناجمة

عن الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية وعلى تحسين البنية التحتية وخلق فرص المناطق الريفية.

والسؤال الذي يمكن طرحه: ما هو واقع التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية وكيف يمكن تنشيط هذا التعاون ؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم البحث إلى أربعة نقاط رئيسية :

1- مفهوم التكامل الاقتصادي وما هي مراحلها (منطقة تجارة حرة، سوق مشتركة، اتحاد جمركي...).

2- جهود الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية في إفريقيا.

3- واقع المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الإفريقية.

4- آفاق الاستثمار في إفريقيا بالنسبة للمؤسسات الجزائرية .

1- مراحل التكامل الاقتصادي

في ظل العولمة وجدت الدول الإفريقية نفسها أمام أمرين، أولهما التحرير الاقتصادي الذي تفرضه منظمة التجارة العالمية، وثانيها التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي تقودها الدول المتقدمة. وأصبح من الضروري أن تسعى الدول الإفريقية إلى التكامل فيما بينها، وذلك لمواجهة التحديات التي تفرضها التطورات الاقتصادية الجديدة كالانفتاح السريع للاقتصادات العالمية على بعضها البعض.

إن الطريق إلى التكامل الاقتصادي بين دول إفريقيا يتخلله العديد من الصعوبات والتحديات، حيث نجد أن هناك تفاوت كبير بين اقتصاديات الدول الإفريقية، فالدول التي تعتمد اقتصادياتها بدرجة كبيرة على عائدات الرسوم الجمركية والضرائب على الصادرات والواردات ستتحمل عبئا أكبر من الدول الأخرى.

كذلك نجد عدم الاستقرار الأمني، النزاعات الداخلية بين الدول، وتدني الظروف الأمنية في العديد من المناطق، كل هذه العوامل وأخرى جعلت من عملية التكامل الاقتصادي في دول إفريقيا عملية صعبة وتتطلب وقتا أطول.

يساهم التكامل الإقليمي عموما بشكل إيجابي في تحسين البنية الهيكلية لجهاز الصادرات، سواء عن طريق آثاره الثابتة المتمثلة في خلق التجارة وتحويلها، أو عن طريق

آثاره الديناميكية المتمثلة أساسا في رفع التنافسية، تشجيع الاستثمارات، التطور التكنولوجي،... الخ؛ بإمكان الدول القيام بتكامل اقتصادي ولكن بدرجات متفاوتة، وتتمثل أهم مراحل التكامل الاقتصادي في: (1)

1-1 النظام التفضيلي للتجارة

إن النظام التجاري الدولي الجديد يقوم على مبدئين أساسيين، الأول يكمن في تحرير التجارة الدولية و توسيع منافذ الأسواق و الذي يتحقق إلا بإزالة كافة القيود و العراقيل. أما المبدأ الثاني فهو يتمحور حول تحقيق التجارة الشريفة و هذا لن يتأتى إلا بالمنافسة المتكافئة بين الأطراف، وإلغاء كافة أشكال التمييز، وتحقيق التعادل في المعاملة بين كافة المنتجات و الدول. وعندما تتحقق هذه الأهداف تكون الكفاءة أو الإنتاجية أو المزايا النسبية هي أساس الاختيار و المنافسة. (2)

إلا أن هذه الأهداف تتعارض تماما مع الاستثناءات التي أقرت في اتفاقية الجات 1947، و في دورة أوجواي النهائية في عام 1994 و التي تقرر فيها إنشاء منظمة التجارة العالمية. (3) ففي الواقع إن كل من المعاملة التفضيلية و التكتلات الإقليمية هما استثناءان من المبدأ الرئيسي الذي ينص على عدم التمييز. وهذا الاستثناء يتمثل في نصوص اتفاقيات التكتلات الإقليمية والتجارة التفضيلية. (4)

أو ما يسمى كذلك منطقة التفضيل الجمركي، وهي عبارة عن اتفاق بين مجموعة من الدول باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات تتعلق أساسا بتخفيف العقوبات الجمركية وغير الجمركية المفروضة على الواردات، بمعنى آخر هناك معاملة تفضيلية تتضمن منح مزايا وتسهيلات للسلع الواردة من الدول المتعاقدة. ويتميز النظام التفضيلي للتجارة بما يلي: (5)

- تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية ولكن دون إلغائها بشكل كلي؛
- يخص نظام المعاملة التفضيلية الجمركية الجانب السلعي فقط ولا يشمل الجانب النقدي؛

- للدول الأعضاء في هذا النظام الحق في صياغة ورسم نمط سياستها الجمركية وغير الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء دون الخضوع لإجراءات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء.

1-2 منطقة التجارة الحرة

على عكس المرحلة السابقة التي تعتمد على التخفيف من القيود الجمركية وغير الجمركية، فإن إنشاء منطقة تجارة حرة، يهدف إلى التخلص الكلي من العراقيل الجمركية وغير الجمركية على السلع بين الدول الأعضاء، على أن تحتفظ كل دولة بسياساتها تجاه العالم الخارجي أي الدول غير الأعضاء في المنطقة التكاملية.

وبالتالي تنطوي منطقة التجارة الحرة على تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء، كمل أنها تقتصر أساساً على الجانب السلعي فقط، إلى أن تصل الرسوم الجمركية في نهاية هذه المرحلة إلى الصفر، ويعتبر أغلب الاقتصاديين أن هذه المرحلة هي المرحلة الأولى للتكامل الاقتصادي، فهي ذات أهمية كبيرة كون النجاح في المراحل اللاحقة يعتمد بشكل كبير عليها.

1-3 الإتحاد الجمركي

يتبع إنشاء منطقة التجارة الحرة إنشاء اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء والخطوة الإضافية هنا بعد إلغاء التعريفات الجمركية هي توحيد النظم والتعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء من جهة ومن العالم الخارجي أي الدول الأعضاء من جهة أخرى. ويتضح من هذا أن الإتحاد الجمركي يتميز عن منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية في كل الدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي وهو بذلك لا يواجه المشكلة التي تواجهها انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة.⁽⁶⁾

1-4 السوق المشتركة

وهي مرحلة أكثر تقدماً تلي مرحلة قيام الإتحاد الجمركي، حيث يتم فيها إضافة إلى مقومات الإتحاد الجمركي تكامل الأسواق بإلغاء كافة القيود على انتقال عناصر الإنتاج بما فيها العملة ورؤوس الأموال، فهي تهدف إلى: (7)

- تحرير التجارة البينية للدول الأعضاء في السوق؛

- إزالة جميع القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة؛

- تشجيع حرية تنقل عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء.

ومن الأمثلة البارزة للسوق المشتركة نجد السوق الأوروبية المشتركة التي أنشأت بمقتضى معاهدة روما والتي تم التوقيع عليها سنة 1957، وفي المنطقة العربية تم الاتفاق على إنشاء سوق عربية مشتركة وهذا في 23 أوت 1964.

1-5 الوحدة الاقتصادية

يعتبر هذا الشكل من أكثر أشكال التكامل الاقتصادي تطورا، حيث يشتمل على نفس خصائص وشروط السوق المشتركة من إلغاء للرسوم الجمركية وتحرير عوامل الإنتاج، لكن يضاف إلى ذلك تنسيق السياسات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية وغيرها، ولقد سارت دول السوق الأوروبية المشتركة في هذا الاتجاه منذ أواخر الستينيات من القرن الماضي وذلك من خلال تنسيق كافة السياسات الاقتصادية لها، ليتم الإعلان عن قيام الإتحاد الأوروبي سنة 1993 بعد التوقيع على معاهدة ماستر يخت سنة 1992.

إن خلق منطقة مغاربية للتصنيع والتبادل الحر في المناطق الحدودية تكون الأساس في تكوين اقتصاد مغاربي مشترك، والتعجيل بحل الخلافات السياسية العالقة، التي بسببها تعطل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي برمته، لذا يتوجب فتح حوار صريح بين أصحاب القرار في دول المغرب العربي مبني على أساس احترام الرأي الآخر و تحكيم العقل و الشرعية الدولية. كما أن تطبيق مبدأ الديمقراطية الحقيقية في الجانب السياسي واقتصاد السوق في الجانب الاقتصادي، لأن هذين المبدئين هما سر نجاح العمليات التكاملية الاقتصادية.

1-6 الإتحاد الاقتصادي التام

يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية، بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات، وتتطلب إنشاء سلطة اقتصادية إقليمية عليا تسيطر على كافة النواحي الاقتصادية للدول الأعضاء، بهدف تنسيق العمل الاقتصادي على كافة المستويات ومراقبة تنفيذ تلك السياسات الموحدة. (8)

يقصد بالتكامل الاقتصادي أن مجموعة من الدول ضمن نطاق جغرافي معين يجتمعون في شكل شراكة من أجل تطوير التجارة والتنمية الاقتصادية. ومن أهم مظاهر التكامل الاقتصادي نجد: مناطق التجارة الحرة، توحيد سياسة الرسوم الجمركية، إنشاء أسواق مشتركة وفي مراحل جد متقدمة من التكامل قد تنتج وحدة سياسية بين الدول. (9)

يعرفه بالاسا (Balassa) على أنه القضاء على كل أشكال التمييز بين الدول ضمن منطقة معينة. كما يعرفه كاهنرت (Kahnert) على أنه العملية التي يتم من خلالها الإلغاء التدريجي لكل الحواجز المتواجدة على مستوى الحدود الوطنية للدول. في حين يعرفه ماشلوب (Machlup) على أنه عملية لدمج اقتصاديات منفصلة ومتفرقة من أجل خلق كتلة اقتصادية أشمل وأوسع في المنطقة. (10)

الاكواس هي مجموعة إقليمية مكونة من 15 دولة (11) من غرب إفريقيا، والتي تملك كلها تاريخ استعماري باستثناء غينيا بيساو، تم تأسيسها بموجب معاهدة في ماي 1975 بمدينة لاغوس بنيجيريا من أجل إنشاء وحدة اقتصادية والخروج من العزلة الاقتصادية التي خلفها الاستعمار. (12) ما يميز الاكواس عن باقي التكتلات الإقليمية هو أنها لم تعرض أي مشاريع من أجل إنشاء وحدة سياسية بين الدول الأعضاء. (13) ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تم اتخاذ العديد من الإجراءات: (14)

- إلغاء كل القيود والعراقيل أمام الاستيراد والتصدير بين الدول الأعضاء.
- إلغاء كل القيود والصعوبات الإدارية المتعلقة بالتجارة بين الدول.
- صياغة سياسة تجارية وتعريفات موحدة تجاه الدول الغير أعضاء
- إلغاء كل القيود أمام حركة الأفراد، الأموال والخدمات بين الدول الأعضاء.
- ترقية المشاريع المشتركة بين الدول خاصة المتعلقة ببحوث التسويق والمشاريع الصناعية.
- تنسيق وإنشاء بنية تحتية مشتركة، خاصة فيما يتعلق بالنقل، الاتصالات والطاقة.
- تقليص الفوارق والفجوات بين اقتصاديات الدول وكذا تنسيق السياسات الاقتصادية والصناعية.
- تأسيس صندوق خاص من أجل التعاون والتنمية.

2- جهود الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية في إفريقيا

ان اغلب الأزمات والحروب والتهديدات التي تعاني منها القارة الإفريقية ومنطقة الساحل هو نتاج غياب تنمية حقيقية في هذه الدول والتي تساهم في كبح الفقر والتخلف وتحقيق الرخاء كما تمنع انزلاق الأفراد وراء الأعمال الغير مشروعة والتنظيمات المسلحة، ومن هذا المنطلق أدركت الجزائر أهمية هذا البعد في صناعة الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي نتاج الأزمات والنزاعات التي يعاني منها والتي أفرزت تحديات جديدة تهدد الأمن الداخلي.

وفي هذا الإطار تبنت الجزائر العديد من المبادرات الاقتصادية والتنمية التي تسعى من خلالها إلى النهوض بالقارة الإفريقية فعملت على إقامة الاستثمارات وتقديم الدعم المالي حيث قامت بدعم تعهدات مجموعة البنك الدولي للعامين 2014/2015 الممثلة في شكل استثمارات جديدة بالمنطقة بدفع 1.5 مليار دولار تتمثل أساسيا في دعم شبكات الأمن الاجتماعي والإنساني والتي تساعد الأفراد على التحقيق من المعانات والأوضاع المتدهورة الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية وعلى تحسين البنية التحتية وخلق فرص المناطق الريفية. (15)

تعتبر الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا (نيباد) من أهم المبادرات التنموية المتكاملة الأبعاد وهي خطوة هامة في تحقيق التنمية الشاملة بالقارة الإفريقية وتعتبر من الآليات الجماعية التي اعتمدها السياسة الخارجية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة في الساحل الإفريقي قصد النهوض بالمنطقة التي أصبحت تشكل تحديا أمنيا للجزائر ومصدر قلق ايزاء التهديدات المتواجدة في المنطقة، وقد جاءت مبادرة النيباد في سياق الجهود المحلية والإقليمية لمواجهة التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية ومنطقة الساحل الإفريقي وهي مبادرة تم اقتراحها من قبل رؤساء خمس دول افريقية وعلى رأسهم السيد الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة". (16)

وتكمن أهمية المبادرة في أنها تتضمن عدة قطاعات تعتبر من الأولويات الأساسية في التنمية مثل الزراعة والتعليم والصحة والتكنولوجيا والبنية التحتية والبيئة والاتصالات وقد تولت الجزائر في إطار هذه المبادرة ملف التنمية البشرية التعليم والصحة والذي

يحتوي على برامج بناء القدرات لخلق كوادر وطنية قادرة على النهوض بالدول الإفريقية ومسؤولياتها في تحقيق التنمية السياسية وقد أبدت العديد من الدول والمؤسسات المانحة اهتماما كبيرا بدعم البرامج الخاصة في هذا القطاع خاصة في ظل الاتصالات المكثفة التي قامت بها الجزائر.

إضافة الى الأوار الجزائرية في إطار النيباد قامت الجزائر أيضا بمبادرات تنموية أخرى من خلال تأسيس علاقات تبادل اقتصادي مع دول الساحل الإفريقي وذلك في إطار دعم التعاون الجنوب بدا بوضع إطار التعاون الجهودي سمي ببنوة التعاون الصحراوي وذلك بهدف ترقية التعاون المتعدد الأطراف مع دول الساحل الصحراوي للبحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية والسياسية.

كما عملت الجزائر في إطار تنمية منطقة الساحل الإفريقي قامت باستثمار 200 مليون دولار امريكي لتنمية النيجر ومالي وتسعى الجزائر في إطار هذه المبادرات التنموية الى محاولة النهوض بالمنطقة. (17)

وبالتالي فان كل هذه المعطيات دفعت الجزائر للعمل في محاولة تغطية هذا الاستكشاف الجنوبي من منطقة الساحل والصحراء الكبرى، حيث تشتمل على كل المشاكل ذات الخصوصية الإفريقية المتميزة التي تسود القارة، من ضعف الدولة إلى هشاشة المؤسسات الضامنة للأمن ما جعل المشاكل التي تواجهها المنطقة أكثر تعقيدا وارتباطا على شاكلة النسيج الملغم القابل للانفجار في أي وقت والارتدادات التي ستخلفها هذه التحديات على الأمن الجزائري ستكون وخيمة على المدى المتوسط والطويل. (18)

إن الاتحاد المغربي يحتوي على مقومات التكتل الاقتصادي، و التي من شأنها تزيد من فاعلية التكتل الاقتصادي المغربي، حيث إذا وضعت في الاعتبار لحدث التكتل الاقتصادي المغربي ككتل قوي بين التكتلات الإقليمية، ويمكن القول بأن تجسيد فكرة الاتحاد المغربي تعود إلى قبيل استقلال المغرب و تونس، التي تم رسمها بداية في "مؤتمر طنجة" بالمغرب الذي انعقد في أبريل 1958 بين ثلاثة أحزاب سياسية مغربية هي حزب الاستقلال بالمغرب، و حزب الدستور الجديد بتونس، بالإضافة لحزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر الذي يعتبر جمعية منتخبة تحظى بالتأييد العام. (19)

3- واقع المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الإفريقية

تتجه التجارة الدولية نحو السعي لإيجاد آلية تكون من خلالها المشاكل الناجمة عن قضايا المنشأ الوطني للسلعة في حدها الأدنى، حيث انه لا يمكن إلغائها كلياً حيث نرى ان معظم الصراعات والمشاكل الدولية التي قامت وتقوم إنما تعود لأسباب تتركز في جوهرها إلى بعد اقتصادي يتجلى من خلال سعي كل دولة إلى تحقيق ما يمكنها من منافع في سياق علاقاتها التجارية مع العالم الآخر، وذلك من خلال حماية سلعتها الوطنية مع سلع القادمة المنافسة بإقامة جدران حول أسواقها الوطنية او محاولة فتح أسواق العالم أمام تلك السلع. (20)

وبالتالي فان تنمية العلاقات الاقتصادية والعمل على رفع حجم التبادل التجاري وتنويعه يساهم بصفة حيوية لخلق أرضية لتحقيق الأمن لهذا عملت الجزائر إلى تطوير التبادل التجاري و ذلك بالتوقيع على عدة اتفاقيات تجارية واقتصادية مع بعض الدول الإفريقية.

هذا ولم تتمكن استراتيجيات رغبة التجارة الخارجية للجزائر مع دول القارة الإفريقية من تحقيق مستويات أفضل من التبادل التجاري المشترك في إطار اتفاقيات الشراكة تجمعها مع دول القارة، حيث مثلت المبادلات مع الجزائر بين الجزائر ودول المغرب العربي مثلاً 3.77 مليار دولار في 2013 مسجلة ارتفاعاً ب 30.97 في 2012 الذي سجل 2.88 مليار دولار، وتعتبر المنطقة المغاربية الأضعف على مستوى القارة السمراء من حيث التجارة البينية التي لا تتجاوز 2% من حجم مبادلاتها الخارجية، بينما يصل المعدل أفريقياً إلى 16% مع توقعات أن يصل إلى 60% عام 2022، حسب إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة حول الاتحاد الأفريقي، وتعيش دول المنطقة واقع احتقان ملحوظ، حيث تعرف ارتفاعاً في معدلات بطالة الشباب على الخصوص، كما لم يعرف نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام انتظاماً ما بين 2010 و 2015، ويشأن التبادل التجاري الحالي بين الدول المغاربية فإن منطقة المغرب العربي تعد من المناطق الأقل اندماجاً في العالم، حيث أن مبادلاتها تقل عن 5% من حجم المبادلات العالمية، بينما يفقد غياب الاندماج دول المغرب العربي نقطتي نمو سنويًا.

كذلك ما يزيد عن 46 بالمائة من الحديد 26 بالمائة من الزنك على عكس مصر التي استحوذت فيها صادرات غاز البوتان على 420 مليون دولار من أصل 429 مليون دولار حجم الصادرات الإجمالية فيما شملت باقي الصادرات على المعادن والزيوت الأدوية والرمال الطبيعي بالإضافة إلى المنتجات الغذائية والفلاحية المختلفة في حين بقي الغاز الطبيعي متصدر لقائمة صادرات الجزائر نحو تونس بأكثر من 19 بالمائة متبوعا بالورق بنسبة 1.55 بالمائة الزنك بنسبة 1.48 بالمائة والحديد بنسبة 1.36 بالمائة من أصل 58.7 مليون دولار من قيمة الصادرات الإجمالية مقابلة 212.90 مليون دولار حجم الواردات ورغم ذلك تسجل الجزائر عجزا في ميزان مبادلاتها التجارية مع تونس تعدي 20.127 مليون دولار. (21)

أما فيما يتعلق بدول إفريقيا جنوب الصحراء فقد سجلت المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية أكبر نسبة مبادلات تجارية مع تونس تتقدمها النيجر بنسبة 94.34 بالمائة من إجمالي صادرات الجزائر أي بحجم تعدي 55.651 مليون دولار تتركز هذه الصادرات أساسا على مخلفات النحاس ب 5.16 مليون دولار والعجائن الغذائية ب 17.3 مليون دولار متبوعة بنيجيريا بنسبة 24.0 بالمائة من مجموع الصادرات الوطنية التي بلغت 431.1 مليون دولار خلال 2007 منها 99.3 مليون دولار للبلاستيك و 1.0 مليون دولار للأدوية والمنتجات الصيدلانية مقابل 8 مليون دولار.

كما سجلت المجموعة الاقتصادية لإفريقيا الوسطى بدورها مستويات حسنة من الصادرات خارج المحروقات حسب ما أظهرته ذات الوثيقة تصدرتها الكامبيرون التي استحوذت على 4.0 بالمائة من الصادرات الإجمالية أي بحجم صادرات تعدي 568 مليون دولار من بينها و 0.12 مليون دولار للورق و 0.002 مليون دولار للزئبق تليها غينيا بيساو ونسبة صادرات قدرت ب 239 بالمائة وحجم الإجمالي فاق 459.4 مليون دولار، والعجائن الغذائية 12 مليون دولار.

أما دول الاتحاد الاقتصادي لإفريقيا الغربية فقد سجل أدنى مستويات المبادلات التجارية حيث قدرت صادرات الجزائر نحو تشاد ب 0.047 مليون دولار أي بنسبة

تعادل 0.003 بالمائة والكونغو بنسبة 0.002 وحجم الإجمالي قدر ب 0.028 مليون دولار.

وبالتالي فان السلوك الاقتصادي الجزائري اتجه إفريقيا أدى بصناع السياسة الخارجية إلى توظيف الموارد الاقتصادية وتوجيهها لخدمة أهدافها الخارجية لدى الدول الإفريقية. (22)

4- آفاق الاستثمار في إفريقيا بالنسبة للمؤسسات الجزائرية

ان تنمية العلاقات الاقتصادية والعمل على رفع التبادل التجاري وتثويحه وتشجيع الاستثمار يساهم بصفة حيوية في خلق ارضية لتحقيق الامن، ولهذا ساهمت وعملت الجزائر على تطوير وتأسيس عملية التنمية في إفريقيا من خلا دعم البنية التحتية للدول الإفريقية وهي الارضية التي تركز عليها عملية الاستثمار حيث تؤكد الجزائر دورها القاري في إطار عدة مشاريع استثمارية تنموية في مختلف المجالات الاقتصادية.

كما وتملك الجزائر ثالث أكبر اقتصاد في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا ونيجيريا وأقوى اقتصاد في شمال إفريقيا، وتعتبر الثروات التي تتمتع بها الجزائر هو ما أهلها لإنشاء مشاريع استثمارية في إفريقيا والعمل على تنمية القارة، وترى الجزائر ان نجاح التواجد الاقتصادي الجزائري في إفريقيا مرهون باستثمارات حقيقية ومشاريع ضخمة وليس مجرد تبادل سلع معتبرة، وان هذه الاستثمارات تحتاج إلى ميزانيات ضخمة لتغطيتها. (23)

كما وتعمل الحكومة مؤخرا على تغيير وجهة بوصلتها الاقتصادية من الشمال إلى الجنوب بعدما تجاهلت إمكانياته الكبيرة لسنوات عديدة، في خضم انشغالها بإقامة علاقات اقتصادية جيدة مع دول الشمال كالدول الأوروبية، الأمريكية والآسيوية، بحثا عن المشاريع الاستثمارية الربحة واستقطابا للعملة الصعبة.

ويظهر ذلك جليا من خلال الجهود التي تبذلها الحكومة لربط الاقتصاد الوطني باقتصاديات القارة السمراء، هادفة بذلك إلى فتح المجال للمصنع الجزائري لتسويق وترويج منتجاته ببلدان إفريقيا حيث يأتي توجه الجزائر لفتح أسواق استثمارية بدول إفريقيا الوسطى والساحل، تجسيدا للمخطط الجديد الذي توجهت إليه الحكومة في الفترة الأخيرة من خلال سعيها الخروج "مبدئيا" من الاعتماد على إيرادات المحروقات كمصدر أول

لإيرادات الدولة المالية، وفي تمويل مشاريعها الاقتصادية، بالتركيز أكثر على القطاع الصناعي كونه المساهم الفعال في خلق الثروة وتنمية الصادرات خارج المحروقات، وعملها على تعزيز البنية التحتية والصناعية للمؤسسات الجزائرية داخل وخارج الوطن. يعد الطريق العابر للصحراء أحد المشاريع الكبرى التي تراهن عليها الجزائر لولوج السوق الإفريقية التي تضم أكثر من 700 مليون نسمة من الدول التي سترتبط بالطريق، وهي تونس والنيجر وبوركينا فاسو ومالي ونيجيريا والبلدان المجاورة لها.



ويمتد هذا الطريق الذي تم الشروع في إنجازه في 1960 على مسافة 9400 كلم، ويربط محوره الرئيسي الجزائر العاصمة بلاغوس النيجيرية مع عدة تفرعات تمتد إلى النيجر ومالي وتشاد وتونس.

وتعتبر تجارة الحدود البينية مع الدول الإفريقية في ولايات الجنوب الكبير (تمنراست، إليزي، أدرار، تندوف) هي الآلية المثلى لإنشاء البنيات التحتية اللازمة لنشاط عمليات التجارة الحرة عبر المنافذ الحدودية مع إفريقيا، وتتمثل الآثار الاقتصادية لتجارة الحدود في الآتي:

- دعم الخزينة العامة بإرادات ناتجة عن رفع التحصيل الجمركي والضريبي ورسوم سجل تجارة الحدود الناتجة عن العمليات التجارية لنشاط تجارة الحدود ؛
- زيادة الإيرادات المالية بالولايات الحدودية نتيجة لممارسة تجارة الحدود حيث تتحصل علي موارد مالية كبيرة مما جعل تجارة الحدود أحد الموارد المالية الهامة بالولايات الحدودية ، وقد بلغت حصيلة الصادرات من تجارة المقايضة بتمنراست خلال 2018 ما قيمته 393 مليون دج؛⁽²⁴⁾
- النشاط التجاري يؤدي إلي زيادة الإنتاج والتصدير والإحساس بالمصلحة وتقوية الصلات التجارية والسياسية والثقافية بين الدول المجاورة ؛
- دخول وخروج البضائع عبر النقاط الجمركية الحدودية يخفف الضغط على الموانئ الرئيسية ويقلل تكلفة النقل ويرفع من الإيرادات ؛
- إهتمام الولايات الحدودية بزيادة إنتاجها من السلع وترقية وتحسين جودتها ، مثل زيادة النشاط الفلاحي وحجم الاراضي المزروعة، وقنوات لتصريف المنتجات الحرفية والصناعية محلية الصنع، حيث وعبر تجارة المقايضة بولاية تمنراست تم تصدير 7 مليون كغ من التمر الجاف خلال الثلاثي الثالث 2018؛
- إجراءات تجارة الحدود المبسطة تغري المهريين للإنخراط بفكرة التجارة مما يحد من ضياع الأموال المهذرة عن طريق التهريب ؛
- تساعد في تسهيل الحصول علي سلع مستوردة بالعملة المحلية وبالتالي الحفاظ على العملة الصعبة ؛

الخاتمة:

على الدول الإفريقية أن تعمل على تعزيز الانفتاح التجاري فيما بينها و ذلك من خلال المزيد من الإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة، وتفعيل التكامل الاقتصادي الإقليمي، حيث أن تفعيل التكامل سيخلق سوقا إقليميا هاما يشكل في جانب منه عاملا حاسما في عمليات التفاوض؛ ويجب التركيز على مجالات جديدة مثل الاستثمار وسوق العمل وسياسات المنافسة والتكامل النقدي والمالي والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي.

بالإضافة إلى الأدوار الجزائرية في إطار النيباد قامت الجزائر أيضا بمبادرات تنموية أخرى من خلال تأسيس علاقات تبادل اقتصادي مع دول الساحل الإفريقي وذلك في إطار دعم التعاون الجنوب بدا بوضع إطار التعاون الجهودي سمي بندوة التعاون الصحراوي وذلك بهدف ترقية التعاون المتعدد الأطراف مع دول الساحل الصحراوي للبحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية والسياسية.

كما عملت الجزائر في إطار تنمية منطقة الساحل الإفريقي قامت باستثمار 200 مليون دولار أمريكي لتنمية النيجر ومالي وتسعى الجزائر في إطار هذه المبادرات التنموية إلى محاولة النهوض بالمنطقة. حيث ترغب الجزائر في الاستفادة من المزايا التي توفرها القارة الإفريقية التي تشكل خزان كبير للإنتاجية وإنتاج الثروات والنمو. فإفريقيا تملك مزايا توفرها لمن لديه الشجاعة والإرادة للتوجه إليها والجزائر كأكبر بلد إفريقي تعد جزء لا يتجزأ من إفريقيا ومن مصيرها.

المراجع:

- (1) صباح بلقيدوم، ليليا بن منصور، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين المنهج التقليدي والمنهج الحديث - شكل من أشكال الاندماج في الإقتصاد العالمي، الملتقى الوطني حول: الإقتصاد الجزائري وتحديات الاندماج في الإقتصاد العالمي، جامعة قسنطينة 2، 2014، ص5.
- (2) مصطفى رشدي شيحة، اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 134.
- (3) نفس المرجع، ص: 134.
- (4) مصطفى نابلي، التكتلات التجارية والاقتصادية الإقليمية وأثرها على الشركات والمؤسسات العربية، عولمة الإقتصاد والإدارة العربية « وثائق ندوة اتجاهات عولمة الإقتصاد و أثرها على الشركات و المؤسسات العربية»، 28-30 سبتمبر 1996، ط1، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1997، ص 52.
- (5) عمر صقر، التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي، مكتبة عين شمس، مصر، 1996، ص40.

(6) Andrew. Harrison et Ertugrul Dalkiran, Ena Elsey, Business international et mondialisation : vers une nouvelle Europe, traduit par: Siméon Fongang (Bruxelles: éd de boeck Université, 2004), P:203.

- (7) عبد المنعم المراكبي، التجارة الدولية وسيادة الدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 409.
- (8) إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، ط1، القاهرة، 2002، ص 26.
- (9) William J.Kehoe, Regional and Global Economic Integration : Implication for Global Business, University of Verginia, 2007, p:1.
- (10) Amr Sadek Hosney, Theories of Economic Integration : A Survey of Economic and Political Literature, International Journal of Economy, Management and Social Sciences 2(5), USA, May 2013, pp : 133-155.
- (11) إن الدول المشكلة للاكواس هي: نيجيريا، كوت ديفوار، غانا، السنغال، البينين، غينيا، ليبيريا، سيراليون، الطوغو، الرأس الأخضر، غامبيا، النيجر، بوركينافاسو، غينيا بيساو ومالي.
- (12) African Union, Status of Integration in Africa , 2nd edition, Addis Ababa, April 2009, p : 14.
- (13) Rasul Shams, Regional Integration in Developing Countries: Some Lessons Based on Case Studies, Hamburg Institute of International Economics, Hamburg, 2003, p : 14.
- (14) Anadi, Sunday Kachima McDonald, Regional Integration in Africa the Case of ECOWAS, University of Zurich, Zurich, April 2005, p : 94.
- (15) دالع وهبية، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الافريقي (1999-2014)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2013-2014، ص 309 .
- (16) Martin Ohouda, Le NEPAD et les enjeux du développement en Afrique, paris, 2002, p : 12.
- (17) رايح بوشمط، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية النزاع المالي (2012-2015)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2016-2017، ص: 90-92.
- (18) ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص : 45.

- (19) Riadh Zghal, L'Union Du Maghreb Arabe et La Mondialisation, Réalité Nationales et Mondialisation, Presses de l'Université du Québec, 2006, P:167.
- (20) بن داودية وهيبية، اثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، ص: 98.
- (21) البيانات والأرقام الواردة في موضوع التجارة الخارجية الجزائرية مأخوذة من ملف عن احصائيات التجارة الخارجية 2013، وكالة الأنباء الجزائرية 12:30، (2018-01-28) www.miconommerce.gov.dz/arab/fichiers13/commercextrieur2013ar.pdf
- (22) الغياب الاقتصادي للجزائر اضعف سياستها تجاه المنطقة، يومية الشاهد، على الرابط الإلكتروني، (2018-01-29)، 17:30، [Html//echahedonline.com/permalink/14921](http://echahedonline.com/permalink/14921)
- (23) على الموقع الإلكتروني: الجزائر تتجه اقتصادياً إلى أفريقيا للخروج من أزمة النفط - العربي الجديد، 20:15 (2018-02-05) <https://www.alaraby.co.uk/.../90aa5f29-4d5e-4c7f-b218-e0c873fe>.
- (24) بوفافة عبد الكريم، المعالجة الجمركية لعمليات الاستيراد والتصدير في إطار تجارة المقايضة، مداخلة شفهية خلال الندوة الوطنية الأولى حول: أهمية ترقية تجارة المناطق الحدودية - ولاية تمنراست أنموذجاً، المركز الجامعي تامنغست، ديسمبر 2018.